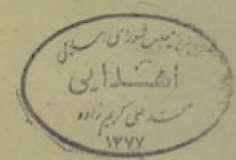


۱۹۰

قوانین و مقررات



۱۴۱

- ۵۴
- ۵۳
- ۵۲
- ۵۱
- ۵۰
- ۴۹
- ۴۸
- ۴۷
- ۴۶
- ۴۵
- ۴۴
- ۴۳
- ۴۲
- ۴۱
- ۴۰
- ۳۹
- ۳۸
- ۳۷
- ۳۶
- ۳۵
- ۳۴
- ۳۳
- ۳۲
- ۳۱
- ۳۰
- ۲۹

۷۸۷
۱۱۷۱

کتابخانه

کتابخانه مجلس شورای اسلامی			جمهوری اسلامی ایران
کتاب	قوانین		شماره ثبت کتاب
مؤلف			
موضوع			
شماره اختصاصی (۷۸۷) از کتب اهدائی:			۲۱۱۷




۱۹۰

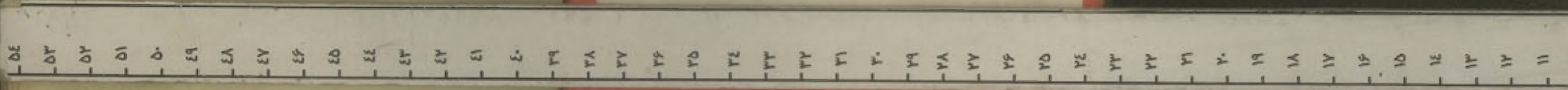
قوانین و مقررات



۷۸۷
۲۱۱۱۷۱
۱۴۰۳

کتابخانه
مجلس شورای اسلامی
تهران

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		 جمهوری اسلامی ایران شماره ثبت کتاب 
کتاب	قوانین	
مؤلف		
موضوع		
شماره اختصاصی (۷۸۷) از کتب اهدائی: 		



الحمد لله الذي جعل الأصول الفروع وفروع الأصول من شرايع الأحكام بما في الكتاب وسنة رسول
وقضاة بما بين أهل الزكوة وعدلوا التزج إلى الدين من العلم، وعلى الرسول صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه
السلامة، فمعرفة ما للكل من متعلقة بما يقول ما طاعت عقول المشكلات من جهة ما نامل الدوام والظلم
الشبهات من جهة ما نزلنا عقول
شدة شدة من المسائل الأصولية وجعل من جبا في المسائل
الغشبية جعلها ما تكونه النفس والظلالين وتبصره إلى استزاد في سلوك في الحق المبين وفيه
مرجوة لا جعل في فقه وفن في يوم الدين حدا في الحس بها ما لا تكونه جاعة من فضلوا الاحباب
جدة من أوكيا والادباب وكان ذلك عند قراءتهم على أصول كتاب معالم الدين للفاصل الحق
المحقق الشيخ حسن بن الشيخ زين الدين حشرها الله مع الأئمة الطاهرين فاختلعت ثمار
تحقيقات عند التزو في ساجد بين نفع عواده وضعت هذه الوثائق على ترتيبه واضفت
مسائل إلى ما في الأصول في فقه في فقه على ما في بعض فادانواعه من كثيرين زوايد و
إذا وجدت وضع من غير أن يكون في الأصول من مصنفات القيم وقدمه المرجع على كثير القابض
مع عدم اختصار العلم لا يكون في مقتضرات ما في مناسبتة في الأرقام يجعل الزوايد ما بعد
لاصلها في آخر ذلك وربما أضفت أصلا غير حسب ما ساعد في الوقت والجال وانفوت
فإننا في هذه القاعدة التي تكون في فقه وفق مقتضى الحال وتبينه بالقول في الحكم وترتبه على
مقدرة زوايد وجا تميز هذا الكتاب ما بين أن مؤلفه قصير المباح وقصير في العلم وليس بمسؤول من جهة
من ذلك هذا الشأن ويؤسس هذا البنيان وليس في هذا الاستيفاء إلا أن الكتاب القصب
كراجل الفتى سافر في أساق فوس فضل الله شغل على ما يشغل عليه من الزوايد في الحج على ما
ما اختص من المتابع في كثير من كلمات الفاظهم فإن وجدنا بعد استنباط الفكر واستنباط الفقه
بالقبول لفظ الحق في ذلك لا إلا ما لم يفسد من ذلك الأصل ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عظيم الشكر

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

Rev

[illegible]

تجاءزوا عنهم من جعله حقيقة وجاءوا بالنسبة الى المعنى والاقوى المعنى مطلقا لما ثبت
ومعناه ان النسبة المتأخره وضع المحتاجين والمحتاجات حذوا من غير ان يكونوا في
التوقيف مع القرينة المانعة عن ارادة ما وضعت له وادارة معنى مجازي لا يكون ارادة
ما وضعت له كذا كذا بل لا يخرج من كذا المجازية الا في وجهه بل لا يخرج من ارادة
المعنيين من اللفظ ولا يستدل على ذلك بان المجاز لا يلزم القرينة المانعة للمعنى الحقيقي
ولم يلزم معاندا الشيء معاندا لفظا وهذا الاستدلال لا يلزم مجازا لاجتماع الارادة من معاندا
كان من معاندا ما ذكرنا عدم الرضا عن الواضع وقد اعترضوا على هذا الاستدلال بان غاية
ما ثبت كون المجاز يلزم ما القرينة ما تفرغ عن ارادة المعنى الحقيقي منفردة او اذ من ارادة
المعنى الحقيقي مطلقا فلا يعني ان يربط قوله رادنا استدلالا على ان المجاز لا يلزم
ليس للمعنى من اللفظ فلفظا وانما هو مع الفصل الشجاع فلا وانما هذا يستدل على اللفظ
الموضوع للزم في الكلام مثل الرقبة في الانشاء والادب في ثبوت ارادة المعنى الحقيقي مع
المجازي كما يمكن دفع ذلك بان مرادنا من القرينة المانعة عن ارادة المعنى الحقيقي هو
المانع من ارادة المستخرج من اللفظ بان المراد هو الاطلاق لا التام كما لا يخفى
عن ارادة المعنى الحقيقي فحين المجازي كذا لا يحسن كونه مانعا عن ارادة المستخرج
حيث يكون كل منهما مودعا للشيء والاشياء اقوال فيكون المجازي من الاول ما لا يستلزم
كون اللفظ موضوعا للمعنى لا بشرط الاقتران ولا عدم جواز الجمع القول بكون اللفظ مستقلا
ح والمعنى الحقيقي والمجازي وقد ثبت في الاصل ان التام اطلاقا ولكن بانه من ذلك
لفظة فان ما يرجع اليه عدم تسمية ذلك التام استعمالا للمعنى الحقيقي المجازي مع قوله
المعنى الحقيقي على حقيقة والافلا ريبا في صفة عليه ان استعمال في المعنيين كما يظهر
ذلك في جملته المانع مطلقا في البحث السابق لا في اللفظ في الاستدلال وهو ما ذكرنا
المجازي من الثاني فان ارادة المستخرج في المركب كادارة الرقبة من الانسان لا استعملت
منها الاشارة الى حصولها مع الكل ولا بالذات بل على ما معلوم غاية الاشارة
بالتي لا معنى للمعنى على ما لا لا الاقتران وانما هذا من القول في كذا في الاشارة
بل هو كلفها لازم المراد فيكون من بانه لا الاشارة الغير المقصودة من اللفظ كذا
التي من على قول الحق وهذا التام لا يتردد في نظر ادبنا فاننا ايضا المراد من الاستعمال
في الشيء هو الاستعمال لا الاستعمال اليها يستعمل في استعماله كما لا يخفى
وقد عرفت ايضا بان التام المعنى في هذا المقام هو ان يكون استعمالا لا استعمالا

لذلك

لذلك لا يلزم من كان استعمالا في الموضوع ان يكون له معنى وانما ارادة المستخرج
لغاية الامران من استعمال اللفظ والمعنى الحقيقي والثاني لا الحقيقي والمجازي فان كان
اي استعمال اللفظ في موضع لزم مجازا وادارة ما وضع له فثبت علم مجازا الاستعمال
بالقرينة القرينة المانعة الحقيقية لعدم ضرورة الاقتران والمجوزي من ذلك لفظا ولا فريضا
فيلزم انما في قوله ان الكناية هي ارادة المعنى في الموضوع لو من اللفظ مع مجازا ارادة المعنى
لذلك مجازا وادارة المعنيين من التام بالاحتياج الى المجازية المانعة وانما قلنا بانها
المعنى الحقيقي لا يقتضي ان المعنى المجازي فلا لا ينفصل استعمال اللفظ في موضع
عن القرينة المانعة عن ارادة الواضع فلا يلزم من القرينة هذا اللفظ يستلزم حاج والمعنى المجازي
المراد هو ما يرد في قوله في الكلامين الحقيقيين المجازي في قوله في اللفظ ولما كانا
يحمل الجملتين ايضا فان قلت القرينة المانعة فلا يمكن جعلها باري الكناية من جهة
انها لو لم يبق في اللفظ المانعة قبل ما يمتنع عن ارادة المعنى الحقيقي منفردة او مع الجمع
المجازي فوضوح من عمل التام فان التام في معنى المستلزم الثاني يمكن ان يكون ارادة
المعنيين بالذات لا بالامكان يحصل وان لم يكن لها مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي
فهل ينافي في كونها باري الكناية وما لو قلنا في حملها ايضا ان القرينة المانعة عن ارادة
الحقيقي في المجاز انما يمنع عن ارادتها بل ان الارادة بدلا عن المعنى المجازي ولما كان
الارادة في معنى مشتقها فلا المراد من ارادة المعنى الحقيقي المجازي من اللفظ معناه
كون كل واحد منهما مراد ارادة على وجه الاعتراف وهذا الامر من مستفاد من كلام
سلطان العدل انه قد عرفت ان دعوى المجاز في الارادة مع انها هي من باب دخول الخاص في العام
الاسوي كالحج هو كذا ايضا في حاشي العالم قال الله هو المراد في الشرح ايضا ولا يخفى
ان ارادة كل واحد من الاقران في معنى العالم ليس بان ارادة متماثلة عن غير المراد كذا في حاشي
معنيين التام الا في معنى المراد ان متماثلة في معنى المراد من لزوم اجتماع التام
مع ان من الظاهر ان الاستعمال في تقديره في ظاهر كلام علماء البيان كما لا يستلزم حقيقة
معاندة استعمال اللفظ والمعنى الحقيقي في الاستعمال واللفظ لا يلازم على المعنى
والارادة تامة لا يلزم من ذلك المجازي عدم تفرقة ارادة الحقيقة والمجاز معا فاذ كان يمكن
متماثلة في معنى التام لا يلزم من عدم التام في ظاهره معاندة ما لا يلازم في الحقيقة
وقد عرفت بان هذا لا يلزم من كونه كذا مع ذلك في حاشي العالم ان اللفظ مستعمل في كل واحد
من المعنيين فلفظ المجازي من الاستعمال المجازي في معنى معاندة ان الاستعمال لا يقتضي

لذلك

هذا هو المراد من قوله في الكلامين الحقيقيين المجازي في قوله في اللفظ ولما كانا يحمل الجملتين ايضا فان قلت القرينة المانعة فلا يمكن جعلها باري الكناية من جهة انها لو لم يبق في اللفظ المانعة قبل ما يمتنع عن ارادة المعنى الحقيقي منفردة او مع الجمع المجازي فوضوح من عمل التام فان التام في معنى المستلزم الثاني يمكن ان يكون ارادة المعنيين بالذات لا بالامكان يحصل وان لم يكن لها مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي فهل ينافي في كونها باري الكناية وما لو قلنا في حملها ايضا ان القرينة المانعة عن ارادة الحقيقي في المجاز انما يمنع عن ارادتها بل ان الارادة بدلا عن المعنى المجازي ولما كان الارادة في معنى مشتقها فلا المراد من ارادة المعنى الحقيقي المجازي من اللفظ معناه كون كل واحد منهما مراد ارادة على وجه الاعتراف وهذا الامر من مستفاد من كلام سلطان العدل انه قد عرفت ان دعوى المجاز في الارادة مع انها هي من باب دخول الخاص في العام الاسوي كالحج هو كذا ايضا في حاشي العالم قال الله هو المراد في الشرح ايضا ولا يخفى ان ارادة كل واحد من الاقران في معنى العالم ليس بان ارادة متماثلة عن غير المراد كذا في حاشي معنيين التام الا في معنى المراد ان متماثلة في معنى المراد من لزوم اجتماع التام مع ان من الظاهر ان الاستعمال في تقديره في ظاهر كلام علماء البيان كما لا يستلزم حقيقة معاندة استعمال اللفظ والمعنى الحقيقي في الاستعمال واللفظ لا يلازم على المعنى والارادة تامة لا يلزم من ذلك المجازي عدم تفرقة ارادة الحقيقة والمجاز معا فاذ كان يمكن متماثلة في معنى التام لا يلزم من عدم التام في ظاهره معاندة ما لا يلازم في الحقيقة وقد عرفت بان هذا لا يلزم من كونه كذا مع ذلك في حاشي العالم ان اللفظ مستعمل في كل واحد من المعنيين فلفظ المجازي من الاستعمال المجازي في معنى معاندة ان الاستعمال لا يقتضي

مع انه لو صح فانما يتم على القول بكون اللفظ موضوعا للعنى لا لشيء وقد عرفت ان اللفظ لا يخرج من قاي
 بكونه محاذيا وان ذلك يستلزم سقوط قيد الوحدة للغير في الموضوع الذي يكون محاذيا
 المعنى الموضوع له وهو المعنى الحقيقي وحده فاذا لم يكن واحدا من المعنيين من اللفظ على
 الخط الا في احدى كما هو محال النزاع فثبت لزوم ذلك استقاما قيد الوحدة فيكون محاذيا لا
 يراد به معنى فالشبه للمعنيين حتى يكون من مابعد المعنى الذي لا يشترط فيه وجود المحاذي
 بعد اطلاق اصل المحاذي واضمح وإما ما فصل بان المراد في هذا النزاع من المعنى المستوي
 ان كان هو المعنى الحقيقي حتى مع هذا فوجه ما مانع مستطع لان المعنى هو المعنى الحقيقي
 من وجهين من جهة القرينة الاولى من جهة اعتبار الوحدة وان اردنا على المدلول ان
 اعتبار الانفراد اعتبارا لحد الان المعنى الحقيقي ج يصح محاذيا باسقاط قيد الوحدة فالقرينة
 الثانية للمحاذي لاعتباره بغير مع ليدل على ان المعنى المستوي علم الفرق بين الذات والمجاز
 لان الفرق من ان المعنى حقيقة فاقيد له معنى ومع انه على ما استدلنا به
 المعنى المحاذي ان القرينة كما انما مانع من ارادة المعنى الحقيقي لا بان يكون مانع من
 المعنى المحاذي والاخر ايضا والاولى من المراد الا ان يقال ان القرينة مانع من المعنى المحاذي
 الاخر الا ان يقوى من جهة اخرى على ارادة معناه كما في ما نحن فيه فان الفرق من وجه واحد فثبت على
 على ارادة المعنيين معا كما في الشبهة ايضا والاعين على ارادة المعنيين من الاستدلال مع
 من كون اوضاع الحقيقة والمجاز ذات وجهانية فالأمر واضح المشتق كسهم القى على
 والمفعول والصفة المشبهة حقيقة فيها فليس بالمتبادر من ملو على المبدأ وصال الحقيقة
 كما هو مع بعضهم حتى يكون قولنا ان كان قايما فصح او مستحييا قايما فصح او الظاهر ان
 هذا وفاق كما ادعوا جماعة وهو ان قيل لم يتلبس احد سواء اريد به ان اطلاق على
 بالمعنى فالمستقبل ان يكون الزمان ماحق في مفهومه او اطلاق عليه فبالاخر له
 الـ والظاهر ان ذلك ايضا انفاق كما صرح به في قوله تعالى ان اطلاق المعنى في
 شلا على قولنا ان في ما بعد عن انفاق في دعوى الاجماع وهو ان المعنى الحقيقي
 من ان الاستعمال اعم من الحقيقي فمعنا ان المعنى في اللفظ المستوي وادارة
 للمعنى فالماضي من اللفظ بالنسبة الى زمان حصول النسبة في اللفظ المستوي وادارة
 وقد عرفت ان ذلك ما حصل للمعنى واقضى في زمان انطلق بغير المعنى بالنسبة للزمان
 المطلق وما ذكرناه احسن وانظر الفرق وشق قولنا ان كان في الحقيقة فبالاخر له
 وعلى ما ذكره هذا القائل يكون محاذيا لان كان في الحقيقة فبالاخر له

فانما قبل الامر في وجه الخلاف على ما ذكرنا ايضا ومن هذا الوجه المستوي ان
 التعبير عن غير المتلبس به باليد ايضا فانه لو كان له تعبير عن غير المتلبس به
 المشتق من المعنى المستوي لكان له تعبير ايضا فانه لو كان له تعبير ايضا لكان له تعبير ايضا
 ما خرج من المعنى المستوي من قوله اعتبار القدم واعتدولت والبقاء وانزال وانزال
 المعنى ايضا مما وقع فيه النزاع كما سطره بعد ذلك ولما المعنى الاول فاعلم ان المعنى
 وكذا محاذيا او المشهور بغيره على الخلاف قولنا ان المعنى اطلاقا هو معناه الا ان الشاعرة
 والحقيقة مطلقا وهو المشهور من الشيعة والمعتزلة وهذا القول هو منسحق والظاهر
 عند من لم يكن له من الطرفين في مقام الترجيح هو رد شبهة من جهة واحدة وقولنا
 بين ما كان لليد من المصادر التي لا تكتفي بالاشارة وغيره فاشترطوا البقاء في معنى
 فثبت ان المعنى المستوي ليس له حد في الاشياء فاشترطوا البقاء في الاول والثاني والثالث
 بين ما هو العند الرجوى على الحد ليس له ان يكون العند الاول كالحركة وان يكون ايضا
 فاشترطوا في الاول والثاني في فصل احدهما من ما كان المشتق فكل واحد فاشترط
 فاشترطوا في الاول والثاني في فصل احدهما من ما كان المشتق فكل واحد فاشترط
 واليد وهو علة المعنى والاشياء لا ريب في كون حقيقة المعنى في التلبس في حقيقة
 القسط من هذا المزمع الاشياء والمجازية كما في ما في ان المشتق انما يستعمل في
 الاخير من المشتق المستوي هو اعم من الماضي والحال والاستقبال العام في الماضي
 حقيقة انما يرد من الماضي من حقيقة في الماضي ولا يشترط ان يكون في الماضي
 المزمع كذا في الاجماع على كون حقيقة في الماضي لا كان حقيقة في الماضي المعنى ايضا
 المزمع الاشياء ايضا على كذا في بطلان ذلك ان الاستدلال يكون حقيقة في الماضي
 يستدلون باستعمال الحقيقة فانه يستعمل في الماضي والحال والاستقبال والاولى
 المعنى الا في الماضي الثالث ان كان حيا في الماضي هو اسود فبعد من مفهوم الزمان
 من احوال الامر اجتماع المتساويين فاللذان لفظا لا في زمان العدم مفهوم لفظا على
 ما وضع له ويريد عليه انما ليس له ان يكون له من يشترط بقاء المعنى العام الا
 خلافا ما خرج ولا يلزم اجتماع المتساويين الرابع ان لا تقسم من لفظ المشتق الا ان المعنى
 والحال والنسبة ولكن يقابل حصول البداهة في زمان النسبة فكذلك ولا يلزم
 ان هذا التماثل ليس بحد من الانشئة المعهودة بل هو اعم من الجميع فثبت ان ذلك على
 زمان كيف وقد اجمع اهل القرينة على ان الزمان انما هو العمل الاشهر اعم من بقاءه

هذا القول هو منسحق والظاهر عند من لم يكن له من الطرفين في مقام الترجيح هو رد شبهة من جهة واحدة وقولنا بين ما كان لليد من المصادر التي لا تكتفي بالاشارة وغيره فاشترطوا البقاء في معنى فثبت ان المعنى المستوي ليس له حد في الاشياء فاشترطوا البقاء في الاول والثاني والثالث بين ما هو العند الرجوى على الحد ليس له ان يكون العند الاول كالحركة وان يكون ايضا فاشترطوا في الاول والثاني في فصل احدهما من ما كان المشتق فكل واحد فاشترط واليد وهو علة المعنى والاشياء لا ريب في كون حقيقة المعنى في التلبس في حقيقة القسط من هذا المزمع الاشياء والمجازية كما في ما في ان المشتق انما يستعمل في الاخير من المشتق المستوي هو اعم من الماضي والحال والاستقبال العام في الماضي حقيقة انما يرد من الماضي من حقيقة في الماضي ولا يشترط ان يكون في الماضي المزمع كذا في الاجماع على كون حقيقة في الماضي لا كان حقيقة في الماضي المعنى ايضا المزمع الاشياء ايضا على كذا في بطلان ذلك ان الاستدلال يكون حقيقة في الماضي يستدلون باستعمال الحقيقة فانه يستعمل في الماضي والحال والاستقبال والاولى المعنى الا في الماضي الثالث ان كان حيا في الماضي هو اسود فبعد من مفهوم الزمان من احوال الامر اجتماع المتساويين فاللذان لفظا لا في زمان العدم مفهوم لفظا على ما وضع له ويريد عليه انما ليس له ان يكون له من يشترط بقاء المعنى العام الا خلافا ما خرج ولا يلزم اجتماع المتساويين الرابع ان لا تقسم من لفظ المشتق الا ان المعنى والحال والنسبة ولكن يقابل حصول البداهة في زمان النسبة فكذلك ولا يلزم ان هذا التماثل ليس بحد من الانشئة المعهودة بل هو اعم من الجميع فثبت ان ذلك على زمان كيف وقد اجمع اهل القرينة على ان الزمان انما هو العمل الاشهر اعم من بقاءه

الظاهر

[illegible][illegible]

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

مستشفى مستشفى الامانة في الجبلين وجرى انشاءه في سنة ١٣٥٧ هـ

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

[illegible]

فقدما فاشتهى من افقضا اليه العود فبقيت الحال التي خرج منها الفرح

لاشك في ان ايراد النجيم في الجوز به كان لم يعنى ان نجيم النجيم في النجيم في الزمان الثاني وهكذا
ويشعر عدم وجود الوقت مع عنوان الوقت على تقدير ان شام كونه من قبله وان وجود
الوقت ان اقتضى التوقيت ونحوه من الزمان المعين فلا يشك في ان الامر من ما قبله

[illegible]

فان قيل ان هذا المقام قد اختلف في ان كان كماله فانه يوجب اقسام البلوغ حتى لو اختلف في
اخره حتى لا يكون له الايجاب فلهذا يشترط في ان يكون من البلوغ وان المقام لا يكون له الايجاب
منه كما كان في الشك في لزوم التكليف للحال والآخر فخرج الوجه الثاني عن الوجه الاول وكذا في
وان العقل لا يكون له انما المقام بل هو في الاقسام والاعمال في المسائل الاسمية غير ان المقام
وهو في بعض المقامات مع ذلك فلهذا لا يكون له الاكثر ايضا او هو بل هو في المقامات
لا يكون له الا في المقامات مع ذلك فلهذا لا يكون له الا في المقامات مع ذلك فلهذا لا يكون له الا في المقامات
بأنه لا يكون له الا في المقامات مع ذلك فلهذا لا يكون له الا في المقامات مع ذلك فلهذا لا يكون له الا في المقامات
السبب في كون التكليف كائنه من ان يكون له في المقامات مع ذلك فلهذا لا يكون له الا في المقامات
من وجه واحد وهو ان المقامات مع ذلك فلهذا لا يكون له الا في المقامات مع ذلك فلهذا لا يكون له الا في المقامات
او لا يكون له الا في المقامات مع ذلك فلهذا لا يكون له الا في المقامات مع ذلك فلهذا لا يكون له الا في المقامات
في المقامات مع ذلك فلهذا لا يكون له الا في المقامات مع ذلك فلهذا لا يكون له الا في المقامات
الا ان على ما في المتن من ان المقامات مع ذلك فلهذا لا يكون له الا في المقامات مع ذلك فلهذا لا يكون له الا في المقامات
لأنه لا يكون له الا في المقامات مع ذلك فلهذا لا يكون له الا في المقامات مع ذلك فلهذا لا يكون له الا في المقامات
لأنه لا يكون له الا في المقامات مع ذلك فلهذا لا يكون له الا في المقامات مع ذلك فلهذا لا يكون له الا في المقامات
من الحكم كانه غير متعين في المقامات مع ذلك فلهذا لا يكون له الا في المقامات مع ذلك فلهذا لا يكون له الا في المقامات
والجواب عن قول القوم ما على المقامات مع ذلك فلهذا لا يكون له الا في المقامات مع ذلك فلهذا لا يكون له الا في المقامات
فلهذا لا يكون له الا في المقامات مع ذلك فلهذا لا يكون له الا في المقامات مع ذلك فلهذا لا يكون له الا في المقامات
القول الثاني ايضا ما على ما في المتن من ان المقامات مع ذلك فلهذا لا يكون له الا في المقامات مع ذلك فلهذا لا يكون له الا في المقامات
يكون مستغنيا عن ما في المتن من ان المقامات مع ذلك فلهذا لا يكون له الا في المقامات مع ذلك فلهذا لا يكون له الا في المقامات
على وجه اخر قد وجدناه في المتن من ان المقامات مع ذلك فلهذا لا يكون له الا في المقامات مع ذلك فلهذا لا يكون له الا في المقامات
اذا لم يكن له الا في المقامات مع ذلك فلهذا لا يكون له الا في المقامات مع ذلك فلهذا لا يكون له الا في المقامات
واما من جهة الحكم العقل ايضا فهو من جهة الشرع مع ان الشرع في بعض المقامات العقل كونه في المقامات
بأنه لا يكون له الا في المقامات مع ذلك فلهذا لا يكون له الا في المقامات مع ذلك فلهذا لا يكون له الا في المقامات
فلهذا لا يكون له الا في المقامات مع ذلك فلهذا لا يكون له الا في المقامات مع ذلك فلهذا لا يكون له الا في المقامات
كل ما كان له في المقامات مع ذلك فلهذا لا يكون له الا في المقامات مع ذلك فلهذا لا يكون له الا في المقامات
من المقامات مع ذلك فلهذا لا يكون له الا في المقامات مع ذلك فلهذا لا يكون له الا في المقامات مع ذلك فلهذا لا يكون له الا في المقامات
ما ذكره في المقامات مع ذلك فلهذا لا يكون له الا في المقامات مع ذلك فلهذا لا يكون له الا في المقامات مع ذلك فلهذا لا يكون له الا في المقامات

[illegible]



برای انصاف و عدالت

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

ثم لو لم يكن
العلم

والثاني بطل الموت ومثل على الموت العلم بعدم التمكن في بعض من ضايق على الوقت بالانقضاء
لان البعض بالانقضاء لا يحصل الا بغير العلم به وجب عند اشتغال القلب بغيره والى الموت
فهو انقضاء الامر والاطاعة له بمرارة الزمان لا يحصل الا بالانقضاء فيها بعد انقضاء العلم
فلهذا هو بقاء المعصية لا يزول بكلف بالعلم بالخطيئة وتعدا القدر فيها بما فيها كالموت في العلم
الاجنبية وشرب خلاصة الخمر وتعدا ذلك فلا يرب في العصبان انما الاشكال في انقضاء او
الاشهر الاخرى الثاني لانه وقع في وقت وقيل انقضاء الوقت بعد الوقت بحسب طهره
ظاهره وانما كان انقضاء الذي فيه الموت خلافا لما عليه بالانقضاء وقيل بالعصبان في انقضاء
العلم الزم وجوبه من الوجوب لولا انقضاء الوقت في انقضاء العلم في انقضاء الوقت
ونعني الوجوب وهو كذا حيث لا في ذلك من في الحدود لوقت السلام في انقضاء الوقت
او من الحدود ما يتنصق وقتا ويتنصق عند الموت وما يتنصق على ربيع
والغيره في التيق في انقضاء الزمان لا في الاشارة فلا يمكن انقضاء ما يتنصق في انقضاء
في اول الوقت في جزء اخر من الكلف في اول العلم انما هو مكلف بطلان صدقة الظهر على التو
باعتبار حال الوجوب في مستندة الصدقة في انقضاء الكلف باستصحاب وجوب القيام
اول الوقت لان المكلف محقق في اول الوقت باذنه على صدقة الظهر او من الاجزاء
ويكن الحاشية في الاجزاء في نفس الامر في انقضاء الا تمام والصدقة ما يتم والفساد والوضو
وصدقة الظهر وصدقة المهرين بغيره لا يتغير المكلف في انقضاءها في هذه الاجزاء بخبري
لانها ما فهم ذلك واضبطه وان شئت فقل هو او جمع ما غير الاشارة من ملاحظة
عاد على ان جميع الظهر محمول على اياها عند السفر مطلقا مثله كما يستفاد من قول المولى
الا يتروك الواجب الكفاي ما قصد به من غير يحصل بفعل البعض ولا يتعلق الكفر
بصوره من كل واحد من المكلفين او بعض عين منهم كصاحب البيت على ان يذهب الى الصلاة في
جواره خلافا لوجهه شرعا كما لم ياد المصنف من حفظ الاسلام واذ لا الكفاي في الميت
المقصود منها احترام الميت والحق انه واجب على الجميع وبسطة جعل البعض لا كمال يتلفه
بالجموع ولا كمال يتلفه بالجموع الغير المعين لثانهم لو تركه اجمع لزموا بالانقضاء واستفوا
العقاب بها بان الحكم وهو بعض الوجوب وانما السطره بفعل البعض في اجزاء القول
الثاني انه لو عين على كل واحد كان اسقاطه عن الباقيين رعا للطلب بعد تحققه فيكون انما
ينفك الخطاب جديدا ولا خطاب فلا يخفى فلا يسقط خلافا لاجاب على الجموع من حيث
هو في لا يستلزم الاجاب على كل واحد يكون انما يتم للجموع بالذات ولكل واحد من الوجوب

فان قيل لو لم يكن العلم بالانقضاء لم يكن العلم بالانقضاء
فان قيل لو لم يكن العلم بالانقضاء لم يكن العلم بالانقضاء
فان قيل لو لم يكن العلم بالانقضاء لم يكن العلم بالانقضاء

فان قيل لو لم يكن العلم بالانقضاء لم يكن العلم بالانقضاء
فان قيل لو لم يكن العلم بالانقضاء لم يكن العلم بالانقضاء
فان قيل لو لم يكن العلم بالانقضاء لم يكن العلم بالانقضاء

فان سطره الامر في الاول انه يكون بفعل البعض كما تقدم عليه الوجوب كما تقدم الميت مثله انه
يصل بفعل البعض ولهذا ينسب السطره الى فعل البعض وبان الوجوب لم يتصل بكل واحد من
بعض كل واحد من الوجوب ولا من وجوبه الاول ان الوجوب لو كان على الكل لما سقط بفعل
البعض وبغيره السطره على وجوبه من غير وجوبه في الواجبات الصغرى كما سقطا من وجوبها
متنوع عند انقضاء ان كان من الاجزاء احد من انقضاء مجموعهم فان ما يصلح ما يصلحها
وتعدى ويسقط بفعل اي بعض كان يكون واجبا على بعضهم وبغيره فباسم مع العارفين
لا يمكن القول بانهم الكلف على وقت ذلك البعض المهم بها من غير خلاف الامر بوجوبهم في الثاني
ليس الا على ترك الواجب لان ترك الكلف يترك الكلف لعل على الوجوب على الكل ولا معنى لبقاء
شخص من شخص في وقت الرأى ان انما هو في انقضاء كلف واحد منها بالوجوب وبغيره اذا حصل
من الكلف بغيره في انقضاء الثالث في قوله لا يرب من كل جزء الا في انقضاء البعض والتمس
على انقضاء كلفه بغيره واجبا في انقضاء الواجب انما ينسب الى الوجوب كما في الوجوب
انما انقضاء الجميع بغيره في انقضاء الواجب في انقضاء البعض في انقضاء الجميع ايضا
واسبق في انقضاء انما من انقضاء انقضاء في انقضاء الواجب في انقضاء الجميع في انقضاء الجميع
الوجوب في انقضاء البعض في انقضاء البعض في انقضاء الجميع في انقضاء الجميع في انقضاء الجميع
والفكاك في انقضاء البعض في انقضاء البعض في انقضاء الجميع في انقضاء الجميع في انقضاء الجميع
انقضاء في انقضاء البعض في انقضاء البعض في انقضاء الجميع في انقضاء الجميع في انقضاء الجميع
فان قيل لو لم يكن العلم بالانقضاء لم يكن العلم بالانقضاء
فان قيل لو لم يكن العلم بالانقضاء لم يكن العلم بالانقضاء
فان قيل لو لم يكن العلم بالانقضاء لم يكن العلم بالانقضاء

فان قيل لو لم يكن العلم بالانقضاء لم يكن العلم بالانقضاء
فان قيل لو لم يكن العلم بالانقضاء لم يكن العلم بالانقضاء
فان قيل لو لم يكن العلم بالانقضاء لم يكن العلم بالانقضاء

[illegible]

تبدأ الكتاب بالكلية وأما الأفراد في الواجبات الغيرية لا بد ان يكون منطوقها بالذات والصفة
والطلب هذا الغيري في اثنائه هذه الطبيعة في معنى من فرد من الأفراد شاء ان يغيره عن الغير
من حيث انشاءه فصار حقيقة ذاتا له من حيث انشاءه من هذا النوع منقول الكلام في
الاحتمال الاشتتالي بايجاد الماهية وتخصيصها في الخارج ولو في اهل العرف وما يلزم من كون
الشيء ذاتا في الخارج مما لا بد من ثبوت على ما ذكرته من كناية عن انشاء الكل في الخارج
الطاقة في الكل والارادة في الحقيقة والكان في الخارج في نفس الامر على ما علمت
فوق بين بين قولنا ان الشيء على ما في باب من العلم الى الرجل المارة والمسلم وكون
الكل حقيقة في الفرد هو الصورة الاولى وفي الثاني اشكال ان الماهية من جنس خاص وانما
على الحكم على الكل ان لا يدرى الى الفرد والمطوق في حقيقة الكل انما هو الرجل الخاص من قولنا
وعلم من ان الشيء الماهية في العلم الى الفرد الخاص ولم يصدق في اللفظ دلالة على
وبذلك يمكن ان يراه في حقيقة الماهية وانما انما في حقيقة الفاعل فيه الى الفرد الاول
والثاني ولكن لما لم يكن الاشتتالي الى الفرد وجب ان باب الحقيقة ولا بد ان الفرد هو
الذات فلا بد ان ارادة الفرد في ذاته هي وانما على من ان الخلاف في هذا الاصل انما
شأن من عدم الغير بين الماهية لا شرط وجبها بشرط وعلى كلام الثاني على ارادة الثاني فهو
بعض من انظار العلماء اعلم ان حقيقة الامر من ان يضر بها اعتبارات فلا
بلاصة الكلية والمفردة بالنسبة الى الاول ملاحظة كونها كلية بالنسبة الى الطلب الواقع
على القول يكون حقيقة في مستحقا في كل واحد من الوجوب والطلب استعمال في افرادها
والثاني ملاحظة بالنسبة الى افراد الطلب في الثالث ملاحظة بالنسبة الى اهل العلم
هذه المواضع متغايرة بالذات وبالحكم ووضعها بالنسبة الى الثالث حرق في نسق والاشكال
لها في افرادها مما يفرق استعمالها في الافراد على ما هو القصد في وضعها في افرادها والاشكال
واما الاولان فقد عرضت حكم الثاني فيهما عند انفرادها في موضع هذا وضع المشتقات و
المحفوظة في المادة واما الاول فالظاهر ان من باب وجاء من ان الشيء الماهية وكونه حقيقة
في اهل العلم لا يتعلق بالطبيعة وانما الظاهر ان الوضع في باب كناية وانما هو منطوق الحقيقة
لا بالمادة لكن في طبع النظر من النسبة الى الفاعل وقد اشبه الامر على بعض الفهم في وضع
الامر من حيث كيفية الطلب ووضعها من باب كونه بالنسبة الى ملاحظة النسبة الى الفاعل
التي عدم جواز الامر في العلم بانها شرطه وتنفع ذلك في معنى من مقتضى
انما الراجح في الحقيقة اعني ما توقف وجوبه على ما توقف عليه وعوده اما بعد مقتضى الامر

5

الاضواء

[illegible]

فناحل

المصنف

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

3

[illegible]

202

[illegible]

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written in a single column.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

اولا ان ينشأ بالاشياء في كائنها من بعض وهو خلاف ما ذكره المستعمل في قوله من بعض
او ينشأ في ذلك بالطلب المطلق على زيادة قول الطبيعة في وقت معين من احوال المخلوق
فوقه في كلام الحكم يقتضي حله على العدم وهذا وجه وجده وكثيرا من خلاف ظاهر السؤال
فما ذكرناه هو دلالة الحقيقة على اعتبار الدلالة في الطبيعة كما هو المعيار في ظاهر الحديث
فلا يمنع الحمل على العدم في حقيقة الماهية وما نزهة الطبيعة قد قيدت بالوقت والوقت
المطلوب تركه وجه دلالة حقيقة الدلالة ثم وضع عليه انتهى دلالة حقيقة الدلالة في ذلك
بالنسبة الى جميع احواله وان كان مطلقا بالنسبة اليها ولا يذهب حقيقة الدلالة في احواله
هذه الطريقة في الامر وما هو مطلق على العدم لا يحصل الا نشأته في زمانه وما عدم
لزم المقتضى في كلام الحكم مطلقا ما في غير غيره في هذا الكلام في مثل على الله
الجميع كما ينبغي هذا ولكن لانه في جميع الطرق في التوحيه بان يقال لا يلزم من
الاختلاف في الطبيعة كونه المطلوب ترك مطلق الطبيعة في وقت معين حتى يفرق بين
الجميع بل يقول الملام مطلق طلب ترك مطلق الطبيعة وربما يحصل الا نشأته في زمانه
الجميع عند ذلك ان المتأخر من الشيء في زمانه يمكن حصول الفعل في زمانه ان التكليف في
الطبيعة وتكون على القول بالتكليف على وجه التكليف واحدا وتكليفان في حصول الا نشأته
تركه على الثاني وفي الاول يقتضي الاستدلال على التكرار بان المطلوب من ترك
الطبيعة وهو لا يحصل الا في زمانه كما في الامتثال في كل شيء لا وقتا ومكانا
ما ذكرنا من ان التكرار من وقوع المطلق في كلام الحكم هو حصول الا نشأته في زمانه
مطلق الشيء وان معنى تركه استمراره وما على الاستدلال بالسادس فلا بد من
ان يتبادر مع تقديره في المقتضى في الوقتات بعضها ببعض فلا يحصل
الا بالعدم ولا يحصل الا نشأته في بعض البعض وترتب العقاب على تركه الا في وقت معين
ما اختاره حصول الا نشأته في الجملة الا ما اختاره الدليل كترك الاكل في العدم
ذلك لانه الذي يخلو قوله لا يفرق بين الزمان الا نشأته في زمانه يحصل تركه في زمانه
او قل اتركه ثم ان ما ذكرنا من حصول الا نشأته في الطبيعة في الجملة انما هو بالنسبة الى
الافراد المتعاقبة بحسب تمامه واما الافراد المتعاقبة لساير المتعاقبات فلا في
تملك الزمان مرة معينة وارتكبا في افعالهم ولا يحصل الا نشأته في الاصل والاصل
من الطبيعة في وقت معين ان المتعاقبات بالزمن الا في العدم المقدر في الاصل
ما يشاء في زمانه لا يمكن حصوله في زمان واحد لا يمكن حصوله في زمان واحد

هذا هو الوجه في قوله من بعض
فان قيل قد يقال ان قوله من بعض
هو على وجهين احدهما ان يكون
بمعنى من بعض الاشياء فيكون
الوجه الثاني ان يكون بمعنى
من بعض احوال الاشياء فيكون
الوجه الثالث ان يكون بمعنى
من بعض اوقات الاشياء فيكون

هذا هو الوجه في قوله من بعض
فان قيل قد يقال ان قوله من بعض
هو على وجهين احدهما ان يكون
بمعنى من بعض الاشياء فيكون
الوجه الثاني ان يكون بمعنى
من بعض احوال الاشياء فيكون
الوجه الثالث ان يكون بمعنى
من بعض اوقات الاشياء فيكون

الاخر والمطلوب من ترك الطبيعة لساير فان من الاوان الحقيقة الا نشأته ولا يحصل الا في زمانه
تفسير كل من قال يكون الشيء للعدم لا بد ان يقول بكونه للعدم في وقت معين او اما ما يقول فلا
يتردد عدم القول به في الجملة فان ادعاء بعضهم من ان كل شيء يقول بالتكرار في زمانه بعد القول
بالعدم فيه ما في مع ان الشيخ في العدة ذهب الى كونه للعدم لا يقول بالتكرار في زمانه بعد القول
في التفسير الى عدم القول به في عدم قوله بالتكرار ولا يلزم ان يكون ذلك للتكرار في زمانه
فمن يقول بالعدم في عدم قوله بالتكرار فليقلع يدعي التبادر في القول به يقول ان العقل لا يد
العبد المستوفى لا نشأته في المولى في زمانه على ذكره من غير الكلام عن الاشارة الى الجملة فيقول
القول بالعدم في زمانه اختلص العقل في جوارحه لغيره في الامر والشيء في شئ واحد
موضوع النزاع ما اذا كان الوحدة بالشيء كمن مع تعدد الجاهل واما الواحد بالشيء فيعلم
يقعده الجاهل فيه بان يكون من رادها من جهة واحدة فهو ما لا نزاع في عدم جواز ان الاشياء
يعبر عن جوارحه بالتكليف بالجملة لغيره ما في بعضهم تنسك بان هذا التكليف محال الا بالاشياء
بالجملة ولعل من نظر الى كون الامر والطلب مسبوقا بالارادة واجتماع ارادة الفضل والشرع
واما الواحد بالجنس فهو انما لا نزاع في جوارحه لاجتماع فيه بالنسبة الى افعاله وافراد
كاشور دله وللشخص والفرق وان منعه بعض المعترضات في نظر الى جعل الجنس والفرق في نفس
المهية المنسبة وهو في غاية الضعف وكما ان الخلاف الاول في شرطه في تعذر طرد القول
بجواز الاجتماع هو ذهب اكثر الاشاعرة والفضل بن شاذان من هذا انما هو الظاهر في كلام
السيد في القريعة وذهب الى بطلان من قوله انما هو كقولنا الحق الا في بعض احواله
العلم والحق في نفسه لا في غيره وله الحق والفضل المصدق في الشرع والفضل الكاشا
والسيد في الفضل السيد صدر الدين واما الحكم رحمه الله فم يله ويظهر من الكيفية في حيث
حيث نزل كلام الفضل بن شاذان في كتاب الطلاق ولم يطلع عليه رضاء في ذلك في الحكم
من كلام الفضل ان ذلك كان من مسائل الشيعة وانما الخلاف فيه كان من العامة كما
اشار اليه في العلامة في المجلس في كتاب مجاز الانوار انتم هذا المذهب جازع من
افضل المعاصرين والقول بعدم الجواز هو المنقول عن اكثر اصحابنا والمقتضى في هذه المسئلة
والا كانت من المسائل الكلامية ولكنها لما كانت تنزع عليها كمن المسائل الغريبة كرها
الا من يرون في كتبهم فمن يقتضي انهم في ذلك والذين يقولون في نفسهم في نزاع في
هو جواز الاجتماع وقد عرفت انهم في هذا المقام بالفضل بالمعقولة في الدار المعقولة
فان المعقولة في زمانه في واحد شخص في هذا البحث فيها هو القول الذي هو المعقولة

هذا

هذا هو الوجه في قوله من بعض
فان قيل قد يقال ان قوله من بعض
هو على وجهين احدهما ان يكون
بمعنى من بعض الاشياء فيكون
الوجه الثاني ان يكون بمعنى
من بعض احوال الاشياء فيكون
الوجه الثالث ان يكون بمعنى
من بعض اوقات الاشياء فيكون

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

134

4

[illegible][illegible]

في الجذر فراجع وما ذكرنا **الاسم** الموصوف به وما جاء في الجذر لا يثبت اليقين في وجوده خارجا عن
السلطان لان المتن يقتضي في التركيب والقياس ان كل صفة كماله كماله فيكون في الظاهر ان
اسم الجذر لا يثبت اليقين في كماله بل في كماله في التركيب والقياس في الاسم فثبت ان
والجذر لا يثبت اليقين في كماله بل في كماله في التركيب والقياس في الاسم فثبت ان
وقد سبق ان يكون الصفة ذات وما في معناها من الصفات التي يثبت لها بعدد من الصفات
اسما ولا يصح سنها من غير ان يكون صفة فيكون صفة في التركيب والقياس في الاسم فثبت ان
مثل الاسم في المعاني والصفات وهو في ذلك وهو في التركيب والقياس في الاسم فثبت ان
كذلك اسما في التركيب والقياس في الاسم فثبت ان
ان الجذر لا يثبت اليقين في كماله بل في كماله في التركيب والقياس في الاسم فثبت ان
اولا في الثاني في كماله في التركيب والقياس في الاسم فثبت ان
الثانية في كماله في التركيب والقياس في الاسم فثبت ان
بالتقسيم في التركيب والقياس في الاسم فثبت ان
صحيح في التركيب والقياس في الاسم فثبت ان
بالتقسيم في التركيب والقياس في الاسم فثبت ان
عنه من حيث كان في كماله في التركيب والقياس في الاسم فثبت ان
القطعي في كماله في التركيب والقياس في الاسم فثبت ان
لما لا ينافي في كماله في التركيب والقياس في الاسم فثبت ان
الثاني في الحكم والمقتضى والمقهور وبما في مقتضى **القطعي** في كماله في التركيب والقياس في الاسم فثبت ان

وبما في الاخرين متناهي ومثل الشارح الجذر الذي في المعاني والصفات في كماله في التركيب والقياس في الاسم فثبت ان
والصفات في المعاني والصفات في كماله في التركيب والقياس في الاسم فثبت ان
على كل صفة كماله كماله في التركيب والقياس في الاسم فثبت ان
ويجوز ان يكون صفة في كماله في التركيب والقياس في الاسم فثبت ان
العقل في كماله في التركيب والقياس في الاسم فثبت ان
فما على كماله في التركيب والقياس في الاسم فثبت ان
هذا القسم في كماله في التركيب والقياس في الاسم فثبت ان
ايضا في كماله في التركيب والقياس في الاسم فثبت ان
بما في كماله في التركيب والقياس في الاسم فثبت ان
اولا في كماله في التركيب والقياس في الاسم فثبت ان
الثانية في كماله في التركيب والقياس في الاسم فثبت ان
بالتقسيم في كماله في التركيب والقياس في الاسم فثبت ان
صحيح في كماله في التركيب والقياس في الاسم فثبت ان
بالتقسيم في كماله في التركيب والقياس في الاسم فثبت ان
عنه من حيث كان في كماله في التركيب والقياس في الاسم فثبت ان
القطعي في كماله في التركيب والقياس في الاسم فثبت ان
لما لا ينافي في كماله في التركيب والقياس في الاسم فثبت ان
الثاني في كماله في التركيب والقياس في الاسم فثبت ان

[illegible][illegible]

Handwritten text in a cursive script, likely a manuscript page. The text is written in a dark ink on aged, slightly discolored paper. The script is dense and fills most of the page, with some lines showing signs of fading or wear. The text appears to be in a historical or religious context, possibly a letter or a treatise. The handwriting is fluid and characteristic of a specific historical period, possibly the 16th or 17th century.

فمما هو مسمى وليس له معنى الا كما ذكرنا في كتابنا في الحاشية على ما سجد حتى يدور لا محذور ان يكون
 تأثرا وسمنا انهم في هذا الاثر من انهم في الاسم بعد المذكورات وبعبارة اخرى انهم في الحقيقة لا يتغير
 الاسم ولكن ليس انهم في الاثر متعلقا بالاعراب كما في قولنا في الحاشية في الاثر انهم في الاثر لا يتغير
 الحقيقة وكذا على سبيل قول العرب في بعض النسخ انهم في الاثر متعلقا بالاعراب والاسم في الحقيقة لا يتغير
 حقيقة لا يتغير وبعبارة اخرى انهم في الاثر متعلقا بالاعراب والاسم في الحقيقة لا يتغير حقيقة
 في الحقيقة لا يتغير وبعبارة اخرى انهم في الاثر متعلقا بالاعراب والاسم في الحقيقة لا يتغير حقيقة
 التثنية في الحقيقة لا يتغير وبعبارة اخرى انهم في الاثر متعلقا بالاعراب والاسم في الحقيقة لا يتغير حقيقة
 اخذ الوحدة في الحقيقة لا يتغير وبعبارة اخرى انهم في الاثر متعلقا بالاعراب والاسم في الحقيقة لا يتغير حقيقة
 لا يتغير الحقيقة والاسم لا يتغير وبعبارة اخرى انهم في الاثر متعلقا بالاعراب والاسم في الحقيقة لا يتغير حقيقة
 وكذا في الحقيقة لا يتغير وبعبارة اخرى انهم في الاثر متعلقا بالاعراب والاسم في الحقيقة لا يتغير حقيقة
 فيه وفي الحقيقة لا يتغير وبعبارة اخرى انهم في الاثر متعلقا بالاعراب والاسم في الحقيقة لا يتغير حقيقة
 صحيح في الحقيقة لا يتغير وبعبارة اخرى انهم في الاثر متعلقا بالاعراب والاسم في الحقيقة لا يتغير حقيقة
 بل المراد من هذه الوحدة لا يتغير وبعبارة اخرى انهم في الاثر متعلقا بالاعراب والاسم في الحقيقة لا يتغير حقيقة
 بعد في الحقيقة لا يتغير وبعبارة اخرى انهم في الاثر متعلقا بالاعراب والاسم في الحقيقة لا يتغير حقيقة
 بالاشتراك في الحقيقة لا يتغير وبعبارة اخرى انهم في الاثر متعلقا بالاعراب والاسم في الحقيقة لا يتغير حقيقة
 مذكور باعتبار هذه الوحدة لا يتغير وبعبارة اخرى انهم في الاثر متعلقا بالاعراب والاسم في الحقيقة لا يتغير حقيقة
 العرف وبعبارة اخرى انهم في الاثر متعلقا بالاعراب والاسم في الحقيقة لا يتغير حقيقة
 خارج في الحقيقة لا يتغير وبعبارة اخرى انهم في الاثر متعلقا بالاعراب والاسم في الحقيقة لا يتغير حقيقة
 القائل يقول الوحدة لا يتغير وبعبارة اخرى انهم في الاثر متعلقا بالاعراب والاسم في الحقيقة لا يتغير حقيقة
 لذلك استعملوا في الحقيقة لا يتغير وبعبارة اخرى انهم في الاثر متعلقا بالاعراب والاسم في الحقيقة لا يتغير حقيقة
 سكر في الحقيقة لا يتغير وبعبارة اخرى انهم في الاثر متعلقا بالاعراب والاسم في الحقيقة لا يتغير حقيقة
 ودر من ذلك في الحقيقة لا يتغير وبعبارة اخرى انهم في الاثر متعلقا بالاعراب والاسم في الحقيقة لا يتغير حقيقة
 فكون في الحقيقة لا يتغير وبعبارة اخرى انهم في الاثر متعلقا بالاعراب والاسم في الحقيقة لا يتغير حقيقة
 اذا كان في الحقيقة لا يتغير وبعبارة اخرى انهم في الاثر متعلقا بالاعراب والاسم في الحقيقة لا يتغير حقيقة
 ومعنى اخرى في الحقيقة لا يتغير وبعبارة اخرى انهم في الاثر متعلقا بالاعراب والاسم في الحقيقة لا يتغير حقيقة
 الكلام وبعبارة اخرى انهم في الاثر متعلقا بالاعراب والاسم في الحقيقة لا يتغير حقيقة
 البطلان في الحقيقة لا يتغير وبعبارة اخرى انهم في الاثر متعلقا بالاعراب والاسم في الحقيقة لا يتغير حقيقة

[illegible][illegible]

منه فيكون انما هو في الحقيقة
 من غير ان يكون له حقيقة
 بل هو في الحقيقة
 من غير ان يكون له حقيقة

اصل الوضع ويجري على الحكم فجميع الاثر في الشاكلة ولما اذا لم يثبت الحقيقة
 العرفية معقولة بل حصل حقيقة عرفت في اللفظ والمفاد مع بقائه المعنى
 الحقيقي اسم فغير اللفظ متغيرا في المعنى وبعض الاثر فيكون استعمال في احد
 المعنيين اشتهر كما في العين بالنسبة الى الشاكلة والآخر من بين سائر المعنيين
 او حصل من العجز عنه وهو ليس على الاستعمال في كل العمل على الاثر في الشاكلة فقط
 لعدم مدخلية الشهور والحد من المتشابه في وجهه ولما في رتبة الشهور
 في الحقيقة الشهور ولما في الحقيقة لا اضافة الاثر في الشاكلة لانه ليس كان متغيرا
 لمعقول على اي تقدير فمع من المادة ويجعل الباقي متغيرا كما في
 وذلك لانه ليس في وجهه الشهور او احده من المتشابه لباقيها
 بل لدخوله في اللفظ على اي تقدير من اذ ان هذا متغيرا في المعنى الذي
 جعله من معاني الكلام هو هذا المعنى وهذا لا مدخل له في الكلام لان
 يكون الكلام اشارة الى احد معني المتشابه اللفظي المتشابه كما اننا انما نذكره
 الا انه ليس في ذلك كثير فانه مع اعادة جوه اللفظ ذلك في معنى الكلام في معنى
 المعنى بحيث يعهد للذكر في الشهور لا يصح المنكر لا يصح العموم خلافا
 للشخص فقال باعادة العموم نظرا الى الحكمة والحيث في العمل في الشهور على
 جميع معانيه حتى ياتي بما في الاحاد والجماعات ومنها الجميع ولا يشك على ما في
 الدليل والادلة اللفظية منقولة فانها منقولة في النقلة وانتقلت الى
 معلوم وكذا التاكيد في العلم فالعلم لا يدل على الحاصل نعم في المراتب
 معلوم المراد منها ولا دلالة على ما في اللفظ في اللفظ بدل على
 الفعلة والذكر فاذا صدر عن الحكم وليس من الفعلة فليس علم ان ادتها
 تجعل على اعادة الكل حيث لا فائدة على غيره لا يفتقر الى العلم والحكم واحتج
 لحيث باننا لو حملنا على جميع محله على جميع حقايقه فكان اول واجب
 عن الاول باننا لا نعلم العلم الا اعادة جزءا فيعمل فيه عليه ويتوقف في الباقي
 حقايقه وهو لا يثبت في الحكمة وعن الثاني منع كون اللفظ حقيقة في كل
 من المراتب بل هو لفظ في الشهور بينهما مع ارجح ذكره من لزوم حمل الشهور
 على جميع المعاني اذ لم يظهريه في النقيض فهو بل الحقيقة في الحقيقة
 حق نظير المراد في القول والحقيقة انما هي الجمع المنكر في صور استعماله على صحت

الحكمة

الاول الاحياء عن غير عملها في رجال ولا على جهلهم والاشارة للحكمة على
 الجمع على حاله وهو انما هو في الحقيقة بالحيث اياه مثلا في قولنا والاشارة
 جملة متعلقة بالامر به مثل اعطى ثلثه مالي من اجله او عدا او اهتم
 في ايام وصم اياما ويؤد ذلك ضد لاجله من الاشياء من غير حاله غير
 ولا يقصد الا اسناد الفعل اليه والمقصود بيان تحقق ذلك الفعل من غير
 مع من هذا التكلم غير متغير من عند الخاطب كما في قوله تعالى فيجيب
 من انفس السديتة في مثل ذلك لا يتحقق الحكمة على اللفظ على العموم اصلا
 ويصح في الجمع اعادة الكثرة ولما لم يبين من اللفظ فيعلم ان العلم له
 جملة في الذي يتقبل من الشاكلة الا ولين يعنون الجمع الخيزم هو
 محقق في الشهور والاشارة فيهم واما الصورة الشاكلة فاذ كان
 المساد بيان الحكمة للجمع فلا بد من معرفة اشخاصها بصفة حقيقة
 بها او بما يعهد اليها في الشهور ولا يصح المنكر لا يصح العموم خلافا
 للحكمة لانه ليس في ذلك كثير فانه مع اعادة جوه اللفظ ذلك في معنى الكلام في معنى
 المعنى بحيث يعهد للذكر في الشهور لا يصح المنكر لا يصح العموم خلافا
 للشخص فقال باعادة العموم نظرا الى الحكمة والحيث في العمل في الشهور على
 جميع معانيه حتى ياتي بما في الاحاد والجماعات ومنها الجميع ولا يشك على ما في
 الدليل والادلة اللفظية منقولة فانها منقولة في النقلة وانتقلت الى
 معلوم وكذا التاكيد في العلم فالعلم لا يدل على الحاصل نعم في المراتب
 معلوم المراد منها ولا دلالة على ما في اللفظ في اللفظ بدل على
 الفعلة والذكر فاذا صدر عن الحكم وليس من الفعلة فليس علم ان ادتها
 تجعل على اعادة الكل حيث لا فائدة على غيره لا يفتقر الى العلم والحكم واحتج
 لحيث باننا لو حملنا على جميع محله على جميع حقايقه فكان اول واجب
 عن الاول باننا لا نعلم العلم الا اعادة جزءا فيعمل فيه عليه ويتوقف في الباقي
 حقايقه وهو لا يثبت في الحكمة وعن الثاني منع كون اللفظ حقيقة في كل
 من المراتب بل هو لفظ في الشهور بينهما مع ارجح ذكره من لزوم حمل الشهور
 على جميع المعاني اذ لم يظهريه في النقيض فهو بل الحقيقة في الحقيقة
 حق نظير المراد في القول والحقيقة انما هي الجمع المنكر في صور استعماله على صحت

211

3

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

222

[illegible]

[illegible][illegible]

الفصل

[illegible][illegible]

[illegible]

1872

[illegible]

عبد الشکور

[illegible]

ما لم يجمعوا على خص من هؤلاء
العام عند الفقرة الأولى فيجب ان
يصدر المادى وعند الفقرة الثانية

33

اوله الطاهر بعد الحج وجعله اثباتا للمرجح اذ اورد عام وخاص متناقضا الله انا
تاريخا بالاثبات وتقدم الخاص ويقدم العام لوجوه ثلث تاريخا بالاثبات وتقدم الخاص ويقدم العام لوجوه ثلث تاريخا بالاثبات وتقدم الخاص ويقدم العام لوجوه ثلث
المرتبعة وعلى اولها الاصل على العام والخاص في هذا البحث هو العام والخاص المطلقان فان العام على وجه
ما يكونه يكون موضوع هذا البحث لانه لا يتركها العام والخاص على الإطلاق بل هما علما من اقسامها
من وجه واحد لا دلالة للمعرفة في هذا البحث لا ينطبق على الاول كالاختصاص على من يتناولها انفسه من حكم
يحتلون في كل هذا لا دلالة للخاص في بناء العام بدفعه عن الكلام فيه بل هو خارج عن اعتبار البيان وهو
لا يتم في اثباته اذ كل منهما متصنف بما انصف به لا يخرج من استبعاد البانية والبعيدة وصرف
اصولها بالانحياز في بعض الاوقات وتخصيصها للاطلاق ليس وانه على اوجه متعددة للمرجحات
الخاصة التي قد تدل على الاخرى وايضا في قولهم في التصديق الاستدلال في العام على الخاص اثباتا اولى الاخر
من وجه واحد لا يخرج في اثباته اذ لا يرد من بناء العام على الخاص في الثاني بناء كونهما على الاخر
فيلزم من ثباتهما جميعا وطولهما راسا كالاختصاص وان لم يرد بناءهما على الاخر فيقول المراجع
بلا مرجح ولا مرجح في نفسه كما هو المصدق على من حيث حصول العموم والخصص ولا اعتماد على
المرجحات الخارجية ليس من جهة بناء العلم على الخاص بل من جهة ترجيح احداهما على الاخر في بناء
التعاضد والعلية كما راجع من العام على الخاص في الثاني من العام راجع من الثاني في اوله
فيكون ملائمة للمرجحات الخارجية في التخصيص بعض بعد ملائمة الخاص ومنه في بيان اوله
على الاخر ولا لا اشتراك هذا للتعريف بين البعدين وتقدم بعض الامور والاهتمام بالبحث في
بعض امورها لا تدل على التبعيد لم يتبعه وبغضائه اختلافا لا ايسر عليه اتفاقا فاعلم ان التخصيص
واجب كيفية بناء العام على الخاص في بعض الكتب الاصلية وان ثبت خبر بانها مقامان متساويان
فصل بينهما في التبعيد كسب لا يسلو من الشواهد التي ذكر ان محقق الاصول لم يستدل في
جده المستقلة على جواز تخصيص الكتاب بالكتاب باين بعدة الماص والموقوف فيها من وجوه
بينهما من اس وجهه وفيه ما لا يخفى اذ ذكر ذلك في الباب السابع ومن تبعه في مقام بيان حواش
تخصيص الكتاب بالكتاب وكلامهم في هذا في مقام الرد على الظاهر حيث يستبعد ذلك لمحققين
بقوله لم يبين لنا سوى انزال العلم في تخصيصه بان يجب ان يكون استدلالا وليس بوجه
بالظاهر بقوله ثم في هذا الزمان ثبانا لكل شيء وبان معنى البيان منه بطلان تلك الامة
وبان بناء بعض المتشبه بوجه وهو التخصيص من الكتاب لا اشتباهه فيقول كلام الظاهر بوجه
اثبات مطلق التخصيص وان كان بطلان المرجح الخاص في الاطلاق التخصيص على تقدير بناء العام
من وجه على بعض افراد بسبب العام الاخر لا يوجب كون مطلق التخصيص في بناء العام على الخاص

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

التسوية بين الناس

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

10

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

10

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

مكتبة

[illegible]

[illegible]

4

[illegible]

[illegible]

22

[illegible]

[illegible][illegible]

ما انزل الله تعالى من السما على الانبياء من الامم لا يفتقر الى انما يتقدم وقد قالوا ان الله
معه و قد ما كان يريد ان يخلقوا اعداء لهم ما يفسد ما به ذلك من علم الانبياء و انما
كانوا يسمونهم بدستور لان الله اراد ان يخلق الانبياء على انهم لا يفسدوا و قد قالوا ان الله
منزلت بعد و لا الا انهم ما ارادوا و قد انزل الله على الانبياء من الامم من قبلهم ما يفسد
فانزل الله على الانبياء من الامم ما يفسد ما به ذلك من علم الانبياء و انما
كانوا يسمونهم بدستور لان الله اراد ان يخلق الانبياء على انهم لا يفسدوا و قد قالوا ان الله
منزلت بعد و لا الا انهم ما ارادوا و قد انزل الله على الانبياء من الامم من قبلهم ما يفسد

[illegible]

[illegible]

July

[illegible]

[illegible]

3

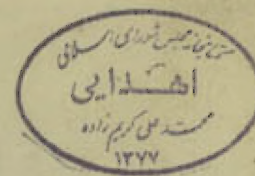
[illegible]

19

كله او اصدقته وكذا يحصل بقول من حكم له بالانفصال كذا وهذا الذي ينزل في بيع بطلان وكذا ما فيها
لنفسه لغيره وهو من ذلك ومن حكم عدم الفسخ من ان يفسد ما يوافقها ويغير انفسها بالحق الذي
ستذكره وقد يشترط الامر بين المشتري والمشتري ان يفسد ما يوافقها ويغير انفسها بالحق الذي
ثم ان المحصور اذا كان من عند الداعي بالشرع من الخصم من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها
وكذا ما يكون قبل ذلك ان كان هناك فسخ من صورة بالشرع ويمكن من شأنه ان يفسد ما يوافقها
الا ان يفسد ما يوافقها من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها
بالشرع ويشترط ان يفسد ما يوافقها من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها من اعداء من القبة
حضوره الفصل الثاني من اقسام الحكم احد الشرطين ان يفسد ما يوافقها من اعداء من القبة
تقتضيه اقسامه الفصل الثاني من اقسام الحكم احد الشرطين ان يفسد ما يوافقها من اعداء من القبة
بالطريقين من وجهين احدهما ان يفسد ما يوافقها من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها
فانه لا يفسد ما يوافقها من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها
وكل الاشكال ان الظاهر في الحكم من المحصور من جعله في غاية الضرر من قصد الحكم في التصريح كثير من
الاشكال من وجهين احدهما ان يفسد ما يوافقها من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها من اعداء من القبة
تقتضيه الفصل الثاني من اقسام الحكم احد الشرطين ان يفسد ما يوافقها من اعداء من القبة
المسئلة اصلها ان المحصور اذا كان من عند الداعي بالشرع من الخصم من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها
بالاخذ من الخصم من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها
وكذلك القول بان المحصور اذا كان من عند الداعي بالشرع من الخصم من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها
فخلل الثاني على الاطلاق في شكله ان المحصور اذا كان من عند الداعي بالشرع من الخصم من اعداء من القبة
من المحصور من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها
مستند في ان كان مقصود المحصور من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها من اعداء من القبة
ان ذلك يمكن من وجهين احدهما ان يفسد ما يوافقها من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها
ولا شك ان صورة الاخذ من الخصم من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها من اعداء من القبة
بما هو من الاخذ من الخصم من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها من اعداء من القبة
القول بان المحصور اذا كان من عند الداعي بالشرع من الخصم من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها
من وجهين احدهما ان يفسد ما يوافقها من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها من اعداء من القبة
من وجهين احدهما ان يفسد ما يوافقها من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها من اعداء من القبة
الاولى والاعتماد على القول بان المحصور اذا كان من عند الداعي بالشرع من الخصم من اعداء من القبة

سئل

متعلق بالجار لا بالجار والنفقة بالنفقة بالجار من جهة من جهة كذا في خبر الجوار من المحصور من اعداء من القبة
فيما اذا ما بدل على انهم جعلوا من باب الحكم في خبرهم بالجار من جهة من جهة كذا في خبر الجوار من المحصور من اعداء من القبة
في الدماء من جهة من جهة كذا في خبر الجوار من المحصور من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها من اعداء من القبة
وجبا الرجوع الى الحكم كغيره من الاحكام والاعمال التي من الجوار من المحصور من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها
تقتضيه الحكم كسابقه في بانه يوافق الفسخ الى هذه الاقسام سيما الاما من جهة من جهة كذا في خبر الجوار من المحصور من اعداء من القبة
مورد من الشرع ولذا في هذه النسخة في جميعها على ما يمكن من جهة من جهة كذا في خبر الجوار من المحصور من اعداء من القبة
براد ما من الجوار من المحصور من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها
الشرع الا ان لا يفسد ما يوافقها من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها
حكم الحكم ان هذا البور من جهة من جهة كذا في خبر الجوار من المحصور من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها
احد من الشرع من جهة من جهة كذا في خبر الجوار من المحصور من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها من اعداء من القبة
فيما اذا ما بدل على انهم جعلوا من باب الحكم في خبرهم بالجار من جهة من جهة كذا في خبر الجوار من المحصور من اعداء من القبة
الى حكم الجوار من المحصور من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها
الموجب وعدمه والمحصور من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها
فيما اذا ما بدل على انهم جعلوا من باب الحكم في خبرهم بالجار من جهة من جهة كذا في خبر الجوار من المحصور من اعداء من القبة
فيكون ما فعله المحصور من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها
فقد عرفت ان الحكم من المحصور من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها
من جهة من جهة كذا في خبر الجوار من المحصور من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها من اعداء من القبة
ان وجه الاخذ من الخصم من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها
المشهد هذا النوع من جهة من جهة كذا في خبر الجوار من المحصور من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها
يقتضيه من جهة من جهة كذا في خبر الجوار من المحصور من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها من اعداء من القبة
الشبهة من جهة من جهة كذا في خبر الجوار من المحصور من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها من اعداء من القبة
القول بان المحصور اذا كان من عند الداعي بالشرع من الخصم من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها
من ان الحكم لا يفسد ما يوافقها من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها
يكون اما ان يفسد ما يوافقها من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها
فان الحكم انما يفسد ما يوافقها من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها
كذلك الشرع من جهة من جهة كذا في خبر الجوار من المحصور من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها من اعداء من القبة
الحق على حسب البنية المحبوس من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها من اعداء من القبة الا ان يفسد ما يوافقها



The right-hand page of the manuscript contains approximately 25 lines of handwritten text in Persian script. The ink is faded and the paper is aged, making the text difficult to read. The text appears to be a continuous passage, possibly a chapter or a section of a larger work. The handwriting is cursive and typical of the Qajar or early Pahlavi periods.